دور الحوكمة في استدامة منظمات الأعمال

د. الجوزي جميلة – جامعة الجزائر3

السيدة قريو أسماء– جامعة الجزائر 03

الملخص

تشكل منظمات الأعمال في عالمنا اليوم نظاما مفتوحا على الأطراف المكونة لمحيطها، حيث تؤثر وتتأثر بها بطريقة وثيقة ودائمة، فالمجتمع، البيئة والاقتصاد ككل أصبح يشكل اهتمامها الأول والأخير حيث أصبحت مجبرة على الحفاظ على الأطراف ذات المصلحة بتطبيق مبادئ الحوكمة ليتسنى لها إدارة أحسن للأزمات والمخاطر وضمان البقاء والاستمرار وتأكيد نزاهة الإدارة فيها، وكذا الوفاء بالالتزامات والتعهدات وبلوغ منظمات الأعمال لأهدافها في ظل المنافسة الحادة، كما أن الحوكمة تشكل وسيلة تساعد على حماية مسار منظمات الأعمال وتأكيد صدقها ومصداقيتها، سواء في الحاضر أو المستقبل وبالتالي ضمان استدامتها .

Résumé :

Actuellement les organisations d'affaires représentent un espace ouvert aux parties constituant son environnement qu'elles influencent et se font influencer d'une manière sûre et permanente.

La société, l'environnement et l'économie en général sont devenus leur préoccupation permanente car elles sont obligées de sauvegarder les parties utiles en appliquant les principes de la gouvernance pour qu'elles puissent bien gérer les crises et les dangers , d'assurer sa survie et sa pérennité , de confirmer l'intégrité de l'administration envers elles et aussi le respect des engagements , les pactes et l'atteinte de ses objectifs dans le cadre da concurrence féroce.

La gouvernance constitue aussi un moyen qui aide à la protection du parcours des organisations d'affaires et de confirmer leurs foies et leur crédibilité au présent et au futur .Enfin, assurer leur durabilité.

مقدمة :

مع التطور المستمر للحياة البشرية الاقتصادية والاجتماعية، توسعت منظمات الأعمال وتشعبت وظائفها خصوصا بعد ظهور نظرية الوكالة التي بلورت مفهوم الحوكمة، حيث تعتبر هذه الأخيرة من أهم الوسائل التي حوّلت أنظمة الإدارة وطورتها وجعلتها أساسا للممارسات الرشيدة، وجزءا مهما لأية إستراتيجية تهدف للنجاح، فالحوكمة تضمن تحقيق أكبر قدر من العدالة، والشفافية وأكبر قدر من المصالح في نفس الوقت للإدارة، والأطراف ذات العلاقة وحتى أصحاب الأقلية من حملة الأسهم. ومع تطور الاقتصاديات تغير اهتمام منظمات الأعمال فلم يشمل الجانب المالي فقط الذي يظهر في القوائم والتقارير المالية لإعطاء صورة حقيقية عن الوضعية المالية، بل إن مفهوم التنمية المستدامة شمل منظمات الأعمال أيضا لجعلها تهتم بالجانب الاجتماعي والبيئي في تقاريرها من خلال منتجاتها وخدماتها، محاولة بذلك ضمان استدامتها، لكن إضافة هذا الجانب ليس بالأمر الهين وإنما يستوجب تطبيق قواعد صارمة ورشيدة كقواعد الحوكمة. فكيف يمكن للحوكمة أن تساهم في استدامة منظمات الأعمال.

للإجابة على هذا السؤال ارتأينا أن نسلط الضوء أولا على بعض المفاهيم الخاصة بالحوكمة، ونعرج على مصطلحات التنمية المستدامة بشكل عام على المستوى الكلي لتسهيل فهم المصطلح على المستوى الجزئي، لنصل في الأخير إلى أهمية الحوكمة في استدامة منظمات الأعمال

أولا: محاولة تحديد طبيعة الحوكمة.

1. **ظهور حوكمة الشركات**:أدت العولمة وتحرير الأسواق وتحول الكثير من دول العالم إلى نظام الاقتصاد الحر، وكذا انتشار الخوصصة التي ساهم في ازدهارها فتح أسواق دولية جديدة يُسمح من خلالها تحقيق أرباح مرتفعة تمكن منظمات الأعمال من التوسع في مجال أنشطتها، مما له أثر على خلق فرص استثمارية جديدة، فرص عمل، زيادة الرفاهية، ونمو وتقدم اقتصاديات الدول، وفي نفس الوقت زيادة المنافسة الشرسة بين كبريات منظمات الأعمال التي أصبحت في حاجة ماسة لزيادة رأسمالها وطرق تمويله، وعلى هذا الأساس لجأت لفتح طرق التمويل الخارجي عن طريق طرح أسهم في الأسواق المالية فتزايد عدد المالكين كمساهمين، فتعارضت المصالح بينهم وبين الإدارة، مما أدى إلى ضعف آليات الرقابة على تصرفات المديرين، من هنا بدأت بوادر ظهور الحوكمة التي يمكن إرجاعها إلى نظرية الوكالة التي جاءت للفصل بين الملكية والإدارة، هذا من جهة ومن جهة أخرى فالحاجة لمصطلح الحوكمة زاد وتبلور في العقود القليلة الماضية، خاصة في أعقاب الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي شهدتها عدد من دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وروسيا في عقد التسعينات من القرن العشرين، و ما زاد الطين بلة ما شهده الاقتصاد الأمريكي مؤخرا من انهيارات مالية بداية من سنة 2007، والأزمة المالية العالمية سنة 2008، دون أن ننسى أزمة دول اليورو التي مازالت الدول الأوروبية تتخبط فيها لحد الساعة.

2. مفهوم الحوكمة: إن التطورات التي شهدها العالم على جميع المستويات ساعدت على ظهور الحوكمة كوسيلة لتسيير منظمات الأعمال، إلا أن هذا المصطلح ظهر وفق عدة تسميات منها الإدارة الرشيدة، الحكم الراشد، الحاكمية المؤسسية وغيرها من التسميات التي تقود في الاخير إلى معنى واحد ألا وهو الحوكمة، هذه الأخيرة تميزت بعدة معاني من خلال الأسباب التي ادت إلى ظهوره منها[1]:

- الحوكمة هي مجموعة من الانظمة الخاصة بالرقابة على أداء منظمات الأعمال؛
- تنظيم للعلاقات بين مجلس الإدارة، المديرين، المساهمين وأصحاب المصالح؛
- مجموعة من القواعد التي يتم بموجبها إدارة منظمات الأعمال والرقابة عليها وفق هيكل معين يتضمن توزيع الحقوق والواجبات فيما بين المشاركين في إدارة منظمات الأعمال مثل: مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين؛
- ضمان الشفافية وإعطاء صورة حقيقية عن الوضعية المالية لمنظمات الأعمال.

لذلك يمكن وضع تعريف شامل للحوكمة على أنها :"مجموعة من القواعد والأنظمة التي تساعد على إدارة المنظمة والرقابة عليها وفق هيكل يتضمن توزيع الحقوق والواجبات بين الأطراف ذات العلاقة لضمان الشفافية في المعاملات، وبالتالي نمو واستمرار منظمات الأعمال في سوق مفعم بالمنافسة ".

3. مقومات الحوكمة: وهي الدعائم التي تقوم وفقها الحوكمة ويمكن تقسيمها إلى مجموعتين[2]:

3-1 المقومات الخارجية: تتمثل المقومات الخارجية للحوكمة في المناخ العام للاستثمار في الدولة، وهي على سبيل المثال لا الحصر:

- القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي؛
- كفاءة القطاع المالي في توفير التمويل اللازم للمشاريع ودرجة تنافسية أسواق السلع والخدمات وعناصر الإنتاج؛
- كفاءة الأجهزة والهيئات الرقابية (هيئة سوق المال والبورصة) في إحكام الرقابة على الشركات.

ترجع أهمية المقومات الخارجية إلى أن وجودها يضمن تنفيذ القوانين والقواعد بما يساعد على الإدارة الجيدة للمنظمة.

3-2 المقومات الداخلية: وهي القواعد والأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل المنظمة مثل: مجلس الإدارة، إدارة المساهمين وأصحاب المصالح، وذلك بالشكل الذي لا يؤدي إلى وجود تعارض في المصالح بين هؤلاء الأطراف، بل يؤدي إلى تحقيق مصالح المستثمرين على المدى الطويل.

[1] محمد مصطفى سليمان ،حوكمة الشركات و معالجة الفساد المالي و الإداري ،الدار الجامعية ،مصر 2006،ص16.

[2] تقرير حول الحوكمة من للمنظمة العربية للتنمية الإدارية ، من الموقع الالكتروني www.arado.eg بتاريخ 2010/05/28.

4. مبادئ حوكمة منظمات الأعمال: من خلال ما سبق ذكره يتضح لنا أنه لا يوجد نظام موحد لحوكمة منظمات الأعمال يمكن أن يطبق في جميع الدول، بحيث يؤدي تطبيقها إلى الحصول على نفس النتائج، بل هناك مبادئ عامة تصدرها هيئات دولية مثل: صندوق النقد والبنك الدوليين، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. لهذا سنحاول هنا تناول مبادئ اشترك في صياغتها كل من صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بداية من سنة 1999،والتي حددت كالتالي[1]:

4-1 الحفاظ على حقوق حملة الأسهم: حيث ينبغي أن يكفل إطار الحوكمة حماية حقوق المساهمين:

أ. الحقوق الأساسية للمساهمين: وهي الحقوق الخاصة بالتسجيل وكل ما يتعلق بملكية السهم وكذا المشاركة في الاجتماعات الدورية وغيرها؛

ب. الحق في الحصول على معلومات كافية عن القرارات المتصلة بالمتغيرات الأساسية في المنظمة كتعديل الأسهم؛

ت. ضمان أقصى حد من الرقابة وتوفير الإفصاح عن القواعد والإجراءات التي تحكم حيازة الرقابة على المنظمة في أسواق رأس المال .

4-2 المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين: حيث يجب أن يعامل جميع المساهمين بنفس القدر من المعاملة بما في ذلك صغار المساهمين والمساهمين الأجانب، كما ينبغي أن تتاح لكافة المساهمين فرصة الحصول على تعويض فعلي في حالة انتهاك حقوقهم.

4-3 الحفاظ على حقوق أصحاب المصلحة أو الأطراف المرتبطة بمنظمة الأعمال: هنا يجب أن ينطوي إطار الحوكمة على الاعتراف بحقوق أصحاب المصلحة كما يرسيها القانون، وأن يعمل أيضا على تشجيع التعاون بين الكيان وأصحاب المصالح في مجال خلق الثروة وفرص العمل وتحقيق الاستدامة للمشروعات المالية القائمة على أسس مالية سليمة.

4-4 الإفصاح والشفافية: ينبغي أن يكفل إطار الحوكمة تحقيق الإفصاح الدقيق في الوقت الملائم بشأن كافة المسائل المتصلة بالكيان، ومن بينها الموقف المالي، الأداء، الملكية وأسلوب ممارسة السلطة، حيث يجب الإفصاح عن أهداف ونتائج المنظمة وكذا إعداد ومراجعة البيانات وكذا الإفصاح عن المعلومات بأسلوب يتفق مع المعايير المحاسبية، كما ينبغي أن يفي ذلك الأسلوب بمتطلبات الإفصاح عن المعلومات غير المالية.

[1] نظير رياض محمد الشحات ،إدلرة محافظ الأوراق المالية في ظل حوكمة الشركات ،جامعة المنصورة ،2007،ص307.

4-5 مسؤوليات مجلس الإدارة في تحقيق مبدأ الرقابة الفعالة: حيث يجب أن يتيح إطار الحوكمة في منظمات الأعمال الخطوط الإرشادية الإستراتيجية لتوجيه الكيان، كما يجب أن يكفل المتابعة الفعالة للإدارة التقنية من قبل مجلس الإدارة، ومن هنا يبرز دور الرقابة .

5. أهداف الحوكمة: من خلال ما سبق ذكره يمكن القول أن الحوكمة تهدف إلى:

- تحقيق الشفافية والعدالة ومنح حق مساءلة إدارة منظمات الأعمال، وبالتالي تحقيق الحماية للمساهمين مع مراعاة مصالح العمل والعمال؛
- وضع أنظمة رقابة على إدارة منظمة الأعمال وأعضاء مجلس الإدارة، لضمان حسن التسيير وعدم إدخال المصالح الشخصية في إدارة الأعمال؛
- من خلال إرساء قواعد الإفصاح والشفافية تهدف الحوكمة إلى محاولة إعطاء التقارير المالية صورة صادقة عن الوضعية المالية الحقيقية لمنظمات الأعمال؛
- وضع أنظمة لإدارة منظمات الأعمال وفق هيكل يحدد فيه توزيع الحقوق والمسؤوليات بين الأطراف ذات العلاقة؛

ويمكن أن نوضح أهداف الحوكمة في الشكل التالي :

شكل رقم 01: أهداف الحوكمة

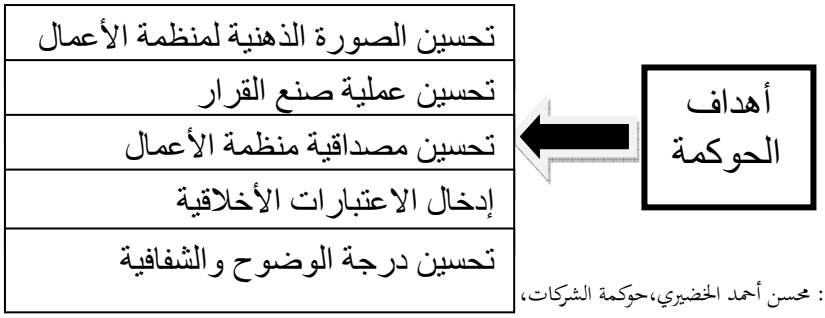

المصدر: محسن أحمد الخضيري،حوكمة الشركات،

ثانيا: عموميات حول التنمية المستدامة .

1. الإطار التاريخي لتبلور مفهوم التنمية المستدامة:

انتشر استخدام مصطلح التنمية المستدامة بشكل واسع على الساحة الدولية في ثمانينات القرن العشرين، ويمكن القول أن هذا المفهوم ظهر بعد الحرب العالمية الثانية إثر حصول مجتمعات العالم الثالث على استقلالها السياسي، وذلك حينما بدأت الدول الرأسمالية الكبرى تروج للفكر التنموي التقليدي الذي يؤكد على أن ما تعاني منه دول العالم الثالث من فقر وجهل إنما هو نتاج تخلفها وليس لاستعمارها لسنوات طويلة. ومن ثم طرح ذلك الفكر مفهوم التنمية كأداة تستطيع من خلالها دول العالم الثالث أن تتجاوز حالة التخلف وتلحق بالركب الحضاري للدول المتقدمة من جميع الجوانب: الاقتصادية،

الاجتماعية، الثقافية والبيئية، وعلى إثر ذلك عقدت الكثير من الندوات والمؤتمرات حول البيئة والتنمية، أما عن التسلسل التاريخي لبروز فكرة التنمية المستدامة فكان كالآتي[1]:

- 1968: إنشاء نادي روما الذي جمع بين عدد كبير من رجال الأعمال من مختلف الدول، دعا هذا النادي إلى ضرورة إجراء أبحاث تخص مجالات التطور العلمي لتحديد حدود النمو في الدول المتقدمة؛

- 1972: نشر نادي روما تقريرا مفصلا حول تطور المجتمع البشري وعلاقة ذلك باستغلال الموارد الاقتصادية ونشر توقعاته إلى غاية سنة 2100م، ولعل من أهم نتائجه أن مسار النمو الاقتصادي في العالم سوف يحدث خلال القرن الواحد والعشرون بسبب التلوث وتعرية التربة ونضوب الموارد والطاقة ...إلخ، وفي نفس السنة تم انعقاد قمة الأمم المتحدة حول البيئة البشرية في استكهولم، تم فيه الدعوة إلى ضرورة الربط بين البيئة والمشاكل الاقتصادية وكذا ضرورة تهيئة الجنوب؛

- 1987: تم بلورة تعريف دقيق للتنمية المستدامة؛

- 1992: على غرار الكوارث الصناعية التي حدثت في العالم، وانتباه جماعة الخضر إلى ضرورة الاهتمام بالبيئة، تم انعقاد قمة الأرض في البرازيل في ريودي جانيرو حيث حضر أكثر من 100 رئيس دولة و30 ألف مشارك من كل أنحاء العالم؛

- 2002:اجتماع أكثر من 100 رئيس دولة وعشرات الآلاف من المتخصصين في جوهانسبورغ والتوقيع على المعاهدة التي تتضمن وسائل المحافظة على الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي.

أما آخر المؤتمرات المتعلقة بتطوير التنمية المستدامة فهو مؤتمر ريو 20+ الذي تم عقده في ريو ديجانيرو بالبرازيل في جويلية من سنة 2012م، وقد عالج هذا المؤتمر مجموعة من المشاكل منها: الحد من الفقر وتعزيز العدل الاجتماعي وحماية البيئة في كوكب يتزايد اكتضاضه باستمرار، كما ركز هذا المؤتمر على علاقة القطاع الخاص بالتنمية المستدامة تحت شعار "توفير الطاقة المستدامة للجميع " لبناء مستقبل مستدام[2].

2. تعريف التنمية المستدامة: تعددت تعريفات التنمية المستدامة وكثرت، فقد ورد هذا المفهوم لأول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية عام 1987، التي ترأستها جر وهارلم بروند تلاند رئيسة وزراء النرويج السابقة، حيث أصدرت تقريرها المعنون "مستقبلنا المشترك " وعرفت التنمية المستدامة في

[1] فروحات حدة ،إستراتيجيات المؤسسة في تمويل المشاريع البيئية من أجل تحقيق التنمية المستدامة –دراسة حالة الجزائر – مجلة الباحث ،العدد السابع ،سبتمبر 2010،ص125.

[2] الموقع الالكتروني للأمم المتحدة تحت عنوان :www.un.org في 2012/12/23.

هذا التقرير كما يلي:" التنمية المستدامة هي تلك التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم"[1].

كما عرفت منظمة التغذية والزراعة الـ FAO التنمية المستدامة في عام 1969 كما يلي :

"التنمية المستدامة هي إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية وتوجيه التغير التقني والمؤسسي بطريقة تضمن تحقيق واستمرار إرضاء الحاجات البشرية للأجيال الحالية والمستقبلية، حيث أن تلك التنمية المستدامة تحمي الأرض والمياه والمصادر الوراثية النباتية والحيوانية، ولا تضر بالبيئة وتتسم بأنها ملائمة من الناحية الفنية ومناسبة من الناحية الاقتصادية ومقبولة من الناحية الاجتماعية "[2].

مما سبق ذكره يمكن القول أن التنمية المستدامة هي: التنمية التي تملك القدرة على الحفاظ على موارد كوكب الأرض وحماية جميع جوانبه الاجتماعية، الاقتصادية، البيئية، والتنسيق بينها لتلبية احتياجات الأفراد دون المساس باحتياجات الجيل القادم.

3. أبعاد التنمية المستدامة: للتنمية المستدامة ثلاث أبعاد أساسية تتعلق بالجانب الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي والتي سنعرضها فيما يلي[3]:

3-1 البعد الاقتصادي: تعني الاستدامة استمرارية وتعظيم الرفاه الاقتصادي لأطول فترة زمنية ممكنة، من خلال توفير مقومات الرفاه الإنساني بأفضل نوعية مثل: الطعام، المسكن، النقل، الملبس، الصحة والتعليم.

3-2 البعد البيئي: يركز البعد البيئي للتنمية المستدامة على مراعاة الحدود البيئية، بحيث لكل نظام بيئي حدود معينة لا يمكن تجاوزها بالاستهلاك والاستنزاف، أما في حالة تجاوز تلك الحدود فإنه يؤدي إلى تدهور النظام البيئي، وعلى هذا الأساس يجب وضع الحدود أمام الاستهلاك، النمو السكاني، التلوث، أنماط الإنتاج البيئية، استنزاف المياه، قطع الأشجار، حرق الغابات وانجراف التربة.

3-3 البعد الاجتماعي: يركز البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة على أن الإنسان يشكل جوهر التنمية وهدفها النهائي، من خلال الاهتمام بالعدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر وتوفير الخدمات الاجتماعية لجميع المحتاجين لها، بالإضافة إلى ضمان الديمقراطية من خلال مشاركة الشعوب في اتخاذ القرار بكل شفافية.

و يمكن تلخيص أبعاد التنمية المستدامة في الشكل التالي :

---

[1] عثمان محمود غنيم ،ماجدة أبو زنط ، التمية المستديمة فلسفتها وأساليبها ،تخطيطها وأدواتها ، عمان ،ط1،2007،ص25.

[2] مأخوذ من موقع منظمة الأغذية و الزراعة :www.FAO.org

[3] ناصر مراد :التنمية المستدامة و تحدياتها في الجزائر ،مجلة التواصل ،عدد 26،جوان 2010،ص135.

شكل رقم 02:أبعاد التنمية المستدامة

المصدر :

و من خلال الأبعاد الثلاث السابقة يمكن القول أن:[1] التنمية المستدامة تقوم على عناصر يرتبط بعضها ببعض، وتتداخل فيما بينها تداخلا كبيرا، فالاقتصاد أحد المحركات الرئيسية للمجتمع، وأحد العوامل الرئيسية المحددة لماهيته (مجتمع صناعي، زراعي أو ريعي...) والمجتمع هو صانع الاقتصاد والمشكل الأساسي للأنماط الاقتصادية التي تسود فيه، اعتمادا على نوع الفكر الاقتصادي الذي يتبناه المجتمع (الرأسمالي ،الاشتراكي والإسلامي).

ثالثا :اهمية الحوكمة في إرساء التنمية المستدامة لمنظمات الأعمال.

1. مفهوم استدامة منظمات الأعمال: نظرا للتطور الذي شهدته منظمات الأعمال في عالم تسوده موجة من التغيرات، أصبح من الضروري البحث عن وسائل وطرق لتحافظ على بقائها واستمرارية أعمالها، لذلك فالتنمية المستدامة لأي منظمة أعمال تعني : "تطبيق إستراتيجية وأنظمة تحقق احتياجات المشروع وأصحاب المصلحة فيه اليوم، مع حماية الموارد البشرية والطبيعية في المستقبل "[2].

من خلال هذا التعريف نستنتج أن التنمية المستدامة في منظمات الأعمال تستوجب تطبيق إستراتيجية وأنظمة أعمال بطريقة تستطيع من خلالها تحقيق احتياجاتها بعقلانية لضمان النمو والاستمرار، كما تشمل استدامة منظمات الأعمال على ثلاث أبعاد لأدائها المستدام وهي كالتالي[3]:

- ✓ **البعد الاقتصادي:** تقوم منظمة الأعمال بإشباع رغبات المساهمين والزبائن والموردين وتكتسب ثقتهم ويقاس هذا الأداء بالاستعانة بالقوائم المالية التي تصدرها المنظمة.
- ✓ **البعد الاجتماعي:** يرتكز على قدرة المنظمة على جعل من مواردها البشرية أطراف فعالة.
- ✓ **البعد البيئي:** يرتكز على المساهمة الفعالة للمؤسسة في تنمية وتطوير بيئتها.

---

[1] محمد عبد القادر الفقي ،ركائز التنمية المستدامة و حماية البيئة في السنة النبوية ،ورقة مقدمة في الندوة العلمية الدولية الثالثة للحديث الشريف حول :القيم الحضارية في السنة النبوية ،مأخوذة من موقع: www.nabiarahma.com

[2] السيد احمد السقا ،مدثر طه أبو الخير ،مشاكل معاصرة في المراجعة ،مطابع غياشي ،مصر ،ص320.

[3] لعايب محمد عبد الرحمان ،التحكم في الأداء الشامل للمؤسسات الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة –حالة قطاع الإسمنت بالجزائر –أبحاث الملتقى الدولي حول :أداء و فعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة ،الجزء الأول ،منشورات مخبر السياسيات و الاستراتجيات الاقتصادية في الجزائر ،جامعة المسيلة ،10-11 نوفمبر 2009،ص571.

2. **مهام منظمات الأعمال لتحقيق التنمية المستدامة:** يختلف الاهتمام بالتنمية المستدامة باختلاف منظمات الأعمال، فهناك بعض المنظمات سايرت التطورات في جميع الميادين وأصبح المجتمع والبيئة المحيطة بها أساس ممارسة أعمالها، فسعت بجميع الطرق للحفاظ عليها ومحاولة إثبات نفسها بما يتوافق معها. ومن جملة الممارسات التي تقوم بها المنظمات لتجعل من نفسها "منظمة خضراء" نجدها:[1]

- تربط علاقات مع موردين تراعي فيهم شروط تزويد المنظمة بالموارد النظيفة لتتبع التلوث من المنبع؛
- الحرص على الحصول على موارد طاقوية تتمتع بالكفاءة، حيث نستعمل العملية الإنتاجية أنماط الإنتاج الأنظف والإبداع فيما يخص طرق وتقنيات تصميم المنتجات الصديقة للبيئة؛
- تطبيق عمليات التكوين للعمال؛
- تغيير أنماط التسويق باستعمال تقنيات مثل التسويق الأخضر؛
- تغيير عمليات التدقيق والمحاسبة ضمن إطار المحاسبة الخضراء، وبذلك تنتج منظمات الأعمال منتجات نظيفة يشار إليها بما يسمى بـ"bio".

3. **أهمية التنمية المستدامة بالنسبة لمنظمات الأعمال:** تعمل منظمات الأعمال على تحقيق التنمية المستدامة من خلال إحداث تغييرات سواء تعلقت بالسياسات أو العمليات أو المنتجات، والتي يمكنها تحقيق مجموعة من المنافع تتمثل في ما يلي :[2]

1-3 خلق ميزة تنافسية: إن النظر إلى عمليات المنظمة من خلال عدسة التنمية المستدامة من شأنه أن يخفض التكاليف ويزيد من العوائد، فالمنظمة التي تطور منتجاتها لتقدم حلولا جديدة لمشاكل قديمة ترفع من حصتها في السوق، وكذا إنتاج نفس المستوى من الإنتاج في ظل مدخلات أقل. ومع بقاء العوامل الأخرى على حالها، سيكون لها أثر بيئي واقتصادي إيجابي، كما يكون له تأثير إيجابي كذلك على هيكل التكلفة الخاص بالمنظمة.

2-3 تقليل المخاطر: إن المنظمات التي تقوم بإعداد ونشر تقارير الاستدامة، هي المنظمات التي يزيد فيها احتمال تقليل مخاطر عدم الاتفاق مع القوانين وتجنب التهديدات التي قد تترتب على تلويثها للبيئة، والتي يمكن أن تؤثر سلبا على أدائها المالي وسيولتها، وذلك بالمقارنة بالمنظمات التي لا تعد ولا تنشر هذه التقارير .

3-3 الاحتفاظ بولاء أصحاب المصلحة: إن عدم استجابة المنظمات لتحديد التأثير البيئي والاجتماعي والاقتصادي لكل مرحلة من مراحل العملية الإنتاجية، سوف يعرضها لمخاطر جوهرية مما قد يهدد ولاء أصحاب المصلحة، فالمنظمات التي تستجيب الآن، هي تلك التي يمكنها أن تتخذ قراراتها واختياراتها بنفسها، وإلا ستكون مجبرة على الاستجابة لجماعات الضغط أو تخضع لمعايير يضعها الآخرون.

---

[1] صلاح محمد الحجار ،نظام الإدارة البيئية و التكنولوجية "ط1،دار الفكر العربي ،القاهرة ،2006،ص 109-130.

[2] عبد الوهاب نصر علي ،موسوعة المراجع الخارجية وفقا لمعايير المراجعة العربية و الدولية و الأمريكية ،الدار الجامعية ،الاسكندرية، 2009، ص525.

4. أثر حوكمة منظمات الأعمال على تحقيق الاستدامة: لقد أصبحت منظمات الأعمال اليوم في ضغوط متزايدة حول قيامها بالإفصاح عن معلومات حول مدى تأثيرها على المجتمع والبيئة ككل وليس عن أدائها المالي فقط، فهذه التقارير التي يطلق عليها "بتقارير الاستدامة" تحتوي على تقييم استدامة عمليات منظمات الأعمال ومنتجاتها من حيث تنمية المجتمع والبيئة ككل .

ويمكن القول أن تقارير التنمية المستدامة هي عبارة عن كشف المنظمة للقضايا البيئية والاجتماعية والاقتصادية التي تعتبر الركائز الأساسية للتنمية المستدامة، ويتكون تقرير الاستدامة من الإفصاح عن الأداء المتواصل للمنظمة [1]، ومنظمات الأعمال التي تعد وتنشر تقارير مقدرتها عن الاستدامة، من شأنها أن ترفع مستوى الإفصاح والشفافية بشأن الأداء المالي والبيئي والاجتماعي، الأمر الذي يعمل على تفعيل الحوكمة باعتبار أن الشفافية من آليات و مبادئ الحوكمة، فالإفصاح عن جميع الجوانب المتعلقة بعمليات المنظمة يساعد أصحاب المصلحة على فهم كل ما يتعلق بجوانب منظمات الأعمال. فبالنسبة للمستثمرين يمكّنهم ذلك من توظيف أموالهم بشكل يضمن لهم عدم وقوعهم في أزمات نتيجة عدم الإفصاح وبالتالي زيادة نسبة المخاطرة، ويحتاج العاملون الحاليون والمرتقبون لتقارير الاستدامة عند اتخاذهم لقرارات التوظيف، كما يعتمد الزبائن والموردون عليها عند اتخاذ قراراتهم بشأن شراء أو بيع منتجات وخدمات المنظمة، ومن ناحية أخرى يحتاج المجتمع وجماعات الرأي العام لمعرفة كيفية قيام المنظمة بتناول ومعالجة القضايا المتعلقة بعملها.

ومن هنا يتضح لنا أن جميع أصحاب المصلحة في المنظمة بحاجة إلى تقارير متوازنة، دقيقة، وشفافة، تعكس مدى تقدم منظمات الأعمال اتجاه هدف الاستدامة، الأمر الذي يستدعي إعداد تقارير الاستدامة باعتبارها إفصاح موجه لأصحاب المصلحة في منظمات الأعمال، كما أنه من المتفق عليه أن تقارير الاستدامة تضمن جميع الحقوق في المنظمة[2].

ومن أهم الفوائد التي يمكن اكتسابها من إعداد تقارير الاستدامة ما يلي:[3]

- الوقوف على التحسينات التي حدثت في الإدارة الداخلية؛
- إدارة المخاطر وحماية السمعة؛
- تفادي الضغوط التي تمارسها مجموعة الشركات النظيرة /الضغوط السياسية؛
- تسهيل عمليات أصحاب المصلحة؛
- اجتذاب المستخدمين والمستثمرين /الاحتفاظ بهم؛
- تامين /تدعيم "رخصة العمل"؛
- الإدارة الداخلية – تحسين الأداء، وتوحيد السياسات والإبلاغ بها؛
- التشاور مع أصحاب المصلحة و تعزيز الحوار؛

[1] William Baue _sustainability reporting 2004,p02,28/05/2012, http:www.social founds.com.

[2] عبد الوهاب نصر علي ،موسوعة المراجعة الخارجية الحديثة ،مرجع سبق ذكره ،ص 525.

[3] روجر ادامز ،الأدوات و الإرشادات و المعايير فيما يتعلق بالإبلاغ عن المسؤولية الاجتماعية للشركات وعن الاستدامة ،مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة التنمية ،كشف البيانات المتعلقة بتأثير الشركة على المجتمع:الاتجاهات و القضايا الراهنة ،نيويورك و وجنيف ، 2002.

- تحقيق جاذبية ووفاء أكبر من طرف المستخدمين في أي شركة تتعهد بالشفافية؛
- توقع المخاطر وتحسين السمعة، وهي أغلى ما تملكه أي شركة؛
- تحقيق ميزة تنافسية وهذا من خلال العناصر السابقة مجتمعة .

من خلال ما سبق ذكره يتضح لنا أن القيام بنشر تقارير الاستدامة يبين مدى توفر الإفصاح والشفافية في منظمة الأعمال وبالتالي مدى تطبيق مبادئ الحوكمة، وفي نفس الوقت فإن الحوكمة تعتبر أمرا منطقيا لأنها وظيفة رقابية لأصحاب المصلحة على إدارة منظمات الأعمال.

ويمكن إيضاح الدور الذي تلعبه الحوكمة لضمان استدامة منظمات الأعمال في النقاط التالية:[1]

- إن اختبار مزاعم الإدارة بشان الاستدامة يتضمن رأيا على الأداء الاجتماعي للمؤسسة، وبالتالي فإن هذه الخدمة تدعم الرقابة الاجتماعية على المنظمات، وتساعد على دعم أصحاب المصالح المهنيين مثل المجتمع والنقابات واتحادات العمال؛

- إن اختبار مزاعم الإدارة بشان الاستدامة يتضمن رأيا على الأداء البيئي للمؤسسات، وبالتالي يخدم أهداف حوكمة الشركات، خاصة الشركات الملوثة للبيئة أو التي تمارس نشاطا يفترض أنه ذو تأثير سلبي محتمل على البيئة.

بالإضافة إلى ما سبق يمكن القول أن الحوكمة من خلال قيامها بحماية حقوق الأقلية، فهذا يعني اهتمامها بجميع الأطراف ذات العلاقة وبالتالي دعم عجلة الاستدامة في منظمات الأعمال من خلال التركيز على أبسط المتعاملين.

الخاتمة: تمثل الحوكمة قاعدة أساسية ووسيلة فعالة لتحقيق أهداف منظمات الأعمال، في اقتصاد مفعم بالمنافسة والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية خصوصا مع المتطلبات الجديدة لمنظمات الأعمال فهي تحاول في نفس الوقت الالتزام بمصالح أطرافها وتحقيق أهدافها، عن طريق حماية الأطراف ذات العلاقة الداخليين والخارجيين دون المساس بالبيئة المحيطة، وهذا كي تتمكن من جذب أكبر عدد من المستثمرين الذين يبحثون عن منظمات أعمال، وتقدم تقارير تتميز بالشفافية وشاملة لجميع الجوانب ليس المالية فقط بل البيئية والاجتماعية أيضا في شكل تقارير الاستدامة، وبالتالي فمنظمات الأعمال تستطيع الاستمرار، والبقاء والتطور مستعينة بمبادئ الحوكمة .

قائمة المراجع:

1. السيد أحمد السقا، مدثر طه أبو الخير، مشاكل معاصرة في المراجعة، مطابع غياشي ،مصر.
2. صلاح محمد الحجار، نظام الإدارة البيئية والتكنولوجية"ط1، دار الفكر العربي،القاهرة ،2006.
3. عبد الوهاب نصر علي، موسوعة المراجع الخارجية وفقا لمعايير المراجعة العربية والدولية والأمريكية، الدار الجامعية، الإسكندرية 2009.
4. محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري، الدار الجامعية، مصر 2006.

[1] عبد الوهاب نصر علي ،موسوعة المراجعة الخارجية الحديثة ،مرجع سبق ذكره ،ص 571 .

5. روجر ادامز، الأدوات والإرشادات والمعايير فيما يتعلق بالإبلاغ عن المسؤولية الاجتماعية للشركات وعن الاستدامة، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، جنيف، 2002.

6. عثمان محمود غنيم، ماجدة أبو زنط، التنمية المستديمة فلسفتها وأساليبها، تخطيطها وأدواتها، ط1، عمان ،2007.

7. فروحات حدة ،إستراتيجيات المنظمة في تمويل المشاريع البيئية من أجل تحقيق التنمية المستدامة –دراسة حالة الجزائر – مجلة الباحث، العدد السابع، سبتمبر 2010.

8. لعايب محمد عبد الرحمان، التحكم في الأداء الشامل للمؤسسات الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة –حالة قطاع الإسمنت بالجزائر –أبحاث الملتقى الدولي حول :أداء وفعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة، الجزء الأول، منشورات مخبر السياسات والاستراتجيات الاقتصادية في الجزائر ،جامعة المسيلة،10-11 نوفمبر 2009.

9. محمد عبد القادر الفقي، ركائز التنمية المستدامة وحماية البيئة في السنة النبوية ،ورقة مقدمة في الندوة العلمية الدولية الثالثة للحديث الشريف حول: القيم الحضارية في السنة النبوية ،مأخوذة من موقع :www.nabiarahma.com

10. ناصر مراد: التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر، مجلة التواصل ،عدد 26،جوان 2010.

11. نظير رياض محمد الشحات، إدارة محافظ الأوراق المالية في ظل حوكمة الشركات، جامعة المنصورة ،2007.

12. منظمة الآغذية والزراعة، تقرير حول التنمية المستدامة مأخوذ من الموقع:www.FAO.org

13. الموقع الالكتروني للأمم المتحدة تحت عنوان :www.un.org في 2012/12/23 .

14. الموقع الإلكتروني للمنظمة العربية للتنمية الإدارية ، من الموقع الالكتروني www.arado.eg بتاريخ 2010/05/28.

4. William Baue _sustainability reporting 2004,p02,28/05/2012, http:www.social founds.com.